



مركز البيان للدراسات والتخطيط  
Al-Bayan Center for Planning and Studies

# قيود الصعود: الصين وانكشاف حدود الرهان العربي

عياد البطنيحي



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

## ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

Since 2014

## قيود الصعود: الصين وانكشاف حدود الرهان العربي

### عياد البطنجي \*

يتزايد باضطراد رهان بعض العرب على صعود الصين لجهة ما يخلقه هذا الصعود من ديناميات تؤدي بدورها إلى تحوُّل القوة من الغرب إلى الشرق، وهو رهان مبني أساساً على نظرية التهديد الصيني بصفتها قوة صاعدة للغرب الأطلسي بزعامة الولايات المتحدة بصفتها قوة مهيمنة، إذ يبيِّن هذا المقال أنَّ هذا الرهان ليس أكثر من مناوأة كلامية فيما لا طائل تحته إذا ما نظرنا إلى تأثير هذا الصعود على الديناميكيات الأساسية للاقتصاد العالمي الرأسمالي التي تخضع الوجود لرأسمالية السوق الجامحة فيصبح المجتمع في خدمة الاقتصاد وتبعاً له (كارل بولاني، التحول الكبير، 2009)، يأتي هذا الرهان في سياق مباحثات مملعة مع الولايات المتحدة تهدد صورياً بالتوجُّه نحو الصين وقلبها معلق فعلياً في الولايات المتحدة.

ما نحتاجه هو تفسير مغاير للصعود الصيني من دون ربطه بمتغير الصراع مع الولايات المتحدة فقط وبالطبع من دون الاستهانة بهذا الصراع، ومن ثمَّ بعيداً عن مقولة «تحويل القوة» وانتقالها من المركز الغربي للنظام الدولي إلى المركز الشرقي، ففي كلتي الحالتين أي: مع صعود الصين وتحويلها من قوة كامنة إلى قوة مهيمنة أو مع بقاء الولايات المتحدة بوصفها قوة مهيمنة على الوضع الدولي، نحن نتحدَّث عن المشكلة نفسها في الحالتين، وعيننا بذلك التكرار نفسه لمفهوم النظام الدولي بعِدَّة قوة مطلقة محولة إلى نظام سياسي دولي ههنا الصين على غرار الولايات المتحدة ليست إلا تعبيراً عن هذا المفهوم للقوة المطلقة محولة هذا المفهوم إلى تعبيرات سياسية واقتصادية وغذائية مجددة فيه لا مبدلة، فنحن ننتقل من نظام دولي تتزعمه الولايات المتحدة إلى نظام دولي تتزعمه الصين وباقي الدول تتمثل تعبيراته السياسية والاقتصادية.

نحن بحاجة إلى كشف علاقات جديدة نقرأ عن طريقها حركة التوسُّع الصيني الخارجية خارج الإطارات التحليلية الجاهزة حيث هيمنة التفسير الأحادي الذي يحشر التوسُّع الصيني بالصراع مع الولايات المتحدة فحسب من دون النظر في المتغيرات الأخرى التي تعد أكثر كاشفية لحدود قدرة الصين وإمكاناتها على من يراهن عليها لتحرير أنفسنا.

\* باحث في العلوم السياسية والقانون العام.

## الصين وحدود المواجهة الجيوبوليتيكية

ونفترض أنَّ للصين همومًا استراتيجية أخرى لا يمكن الانتقاص منها، وأنَّ هموم التنافس مع الولايات المتحدة ليست أكثر أهمية بالنسبة إليها أو قل إن شئت: إنَّها مهمة بقدر، فللصين خصومات أشد من خصومتها مع الولايات المتحدة والغرب عمومًا على الأقل في الوقت الراهن، وبالطبع عند قادة الصين قلق كبير من أنَّ الولايات المتحدة عازمة على منع بلادهم من أن تُصبح قوة عظمى مهيمنة في شمال شرق آسيا، ومع ذلك، تدرك الصين أنَّ هناك حدودًا على مواجهتها الغرب الأطلسي بزعامة الولايات المتحدة، فهي تعلم أنَّ استمرارها في تراكم الثروة وتسارع وتيرة الصعود الاقتصادي والحفاظ على مستوى نموها، ما كان يمكن أن يكون لولا اندماجها بقوة في الاقتصاد العالمي ومشاركتها الكاملة في التقسيم العالمي للعمل من تدفق السلع والبشر ورأس المال والاستثمار الأجنبي.

تدرك النخبة الصينية التي تقود توجهات الصين الاقتصادية وتعيش حياة رغيدة، كما تدرك أيضًا الطبقة الوسطى الواسعة التي تشكَّلت مع دخول الصين عالم التنمية والتحديث أنَّ حيازة موقعهما الراهن ما كان له أن يكون لولا الانعمار المتزايد في النظام الاقتصادي العالمي وتعميق العلاقة معه، فقدرة الأطباء والتقنيين والصيارفة على شراء سيارة ومنزل والقيام بالأنشطة الاستهلاكية والترفيهية ومن ثمَّ استمرار الرخاء الاقتصادي لهذه الطبقة مرهون باستمرار التحديث الداخلي الذي لا ينفك عن وضع الصين في الاقتصاد العالمي، وحيازة علاقة ثابتة مطردة باستمرار معه.

وبعبارة أخرى، تعلم الصين أنَّ استمرار النهج التنموي الداخلي وتحولها من دولة فقيرة إلى دولة غنية لن يتأتَّى إلا عبر التجديد المستمر لشرط الخضوع الثابت والمتكرر للمنطق الاقتصادي القائم، والانخراط أكثر في الاقتصاد العالمي وهو اقتصاد غربي من ألفه إلى يائه، وأنَّ ما بلغته الصين من مكانة بارزة في الاقتصاد العالمي هو نتيجة الدخول فيه والانفتاح عليه، ويكفي إخراجها منه لكي تعود إلى نقطة الصفر، فهي تراكم ثروتها أساسًا عن طريق البيع والاستثمار في الغرب وحتى تطوير بنيتها التحتية يعتمد على الاستثمار الأجنبي، ولذا من دون الغرب ستخسر الصين عملية بناء ثروتها وتطوير بنيتها التحتية، فلا يمكن أن تعوضها أسواق الشرق الأوسط وإفريقيا الواقعة على أطراف النظام الدولي، والنتيجة أنَّ قدر الصين جزء لا يتجزأ من قدر الغرب.

رُبَّ معترضٍ يقول: إنَّ القدر المشترك الذي يجمع الصين بالغرب لا يمنع من نشوب الحرب،

وتجربة التاريخ الأوروبي خير دليل على ذلك، إذ كانت الحرب بين دول يجمعها المصير المشترك، بعبارة أخرى، إنَّ اشتراكها في أفق الاقتصاد الكوني المجرد لم يمنع الحرب البينية، وإن كان جواب ذلك يحتاج إلى تفصيل فيكفينا ههنا الإشارة بعجالة إلى أنَّ تلك الحروب كانت بين دول الغرب تعبّر عن احتلال في صيرورة المنطق الذاتي للسيادة بين الواحد والكثرة أو بين السيادة والتكامل (يوشكا فيشر، عودة التاريخ، ص 93، 2011) الذي تمظهر تاريخيًا في الصراع على سيادة أوروبا (أ. ج. ب. تايلور، الصراع على سيادة أوروبا، 2009)، فإنَّها تختلف عن الحرب المفترضة بين الغرب بزعامة الولايات المتحدة والصين بوصفها قوة صاعدة بلحاظ أنَّ قدر الغرب جزء لا يتجزأ من قدر الولايات المتحدة (Hugo Meijer, Stephen G. Brooks, Illusions of Autonomy: Why Europe Cannot Provide for Its Security If the United States Pulls Back, 2021)، فالولايات المتحدة اليوم تمثل الوحدة الاستراتيجية للغرب، وحدة ضفتي الأطلسي، ومن ثمَّ لمفهوم النظام الدولي، وأنَّ هذه الوحدة الاستراتيجية لضفتي الأطلسي تتجدد اليوم على وقع الصعود الصيني، إذ إنَّ الغرب يقبل بالصين بوصفه جزءًا من النظام الدولي، وجزءًا من قوانينه وقواعده، ومن ثمَّ مشروطة بالمنظومة الدولية، لكنَّه لا يقبل بأن تكون هي النظام الدولي إذ يبقى هذا الأخير حكرًا على الغرب.

يعرف الأوروبيون أنَّه لا يمكن الاستغناء عن السلطة الأمريكية من أجل السلام والاستقرار عالميًا وإقليميًا، وأنَّه لا غنى للقوة العسكرية الأمريكية لحفظ هذا العالم (فيشر، مرجع سابق، 178)، وبهذا المنطق السياسي فليست الولايات المتحدة هي من تواجه الصعود الصيني، بل الغرب كلُّه الذي وضع أصول النظام الدولي الحديث فلن يقبل بدولة من خارج الغرب أن تكون هي النظام الدولي وتقود الغرب.

إنَّ قدرة الصين على تفكيك الوحدة الاستراتيجية لضفتي الأطلسي، التي تقيد تحويل الصين إلى قوة عظمى لتصبح هي النظام الدولي غير ممكنة، والتوقع الأرجح ألا تتقلص الشقَّة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، فمن الواضح أنَّ هنالك عددًا كبيرًا من القوى الأوروبية-بالإضافة إلى القوى الآسيوية كما سيجري بيانه- لا يتورع عن الانخراط مع الولايات المتحدة في تحالف؛ لعرقلة الصعود الصيني، وعلى سبيل المثال الاتفاقية الأمنية الثلاثية بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة (AUKUS) هو شاهد على هذا التفسير، والشيء بالشيء يُذكر فلقد شكَّل التحالف الأمريكي-الأوروبي منذ عام 1945 التحالف الأبرز الذي ساد السياسة

العالمية عبر مرحلة الحرب الباردة في مواجهة الكتلة الشيوعية، وكان له كلمته العليا في تحديد شكل النظام العالمي، وإرساء أسس المؤسسات الدولية خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كما شكّل هذا التحالف القوة الدافعة التي روجت لمبادئ النظام الديمقراطي الليبرالي العالمي، إنّ الطرفين -الولايات المتحدة وأوروبا- يعرفان جيّدًا أنّ انفصالهما عن بعضهما يعني خسارة لهما كليهما يترتب على ذلك خروج الغرب من قيادة النظام الدولي، ومن ثمّ نهاية الغرب بأسره، وهذا من غير الممكن أن يتحمّل مسؤوليته أيًّا من الطرفين (فيشر، مرجع سابق، 189)، فعند الولايات المتحدة وأوروبا توافق استراتيجي على قيم النظام الدولي، المخاطر والتحديات والتحديات والنظام العالمي المستقبلي، وأهم من كلّ ذلك، ضبط كثرة التعددية الجغرافية السياسية بوصفه عنصرًا في استراتيجية النظام الدولي الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة وإدخال هذه الكثرة في مؤسسات النظام الدولي وفي تحالفات تقودها الولايات المتحدة لأغراض الضبط الدولي، وكذلك تطويع الجغرافية السياسية للمصالح الحيوية للنظام الدولي، لذلك ترى أوروبا في الولايات المتحدة الحصن المنيع للنظام الدولي «ضد الفوضى الدولية» وهي تمثل أعلى مراحل وحدة الغرب الاستراتيجية لكأنّها دولة فوق وطنية حلت التناقض الهائل بين الكثرة الدولانية والسيادة العالمية فحققت بذلك السلام داخل أوروبا، والواقع أنّ كثيرًا من الأوروبيين يؤمنون بحجّة أنّ أمريكا صانع سلام، وعلى الرغم من كلّ النتائج الأليمة المترتبة على هيمنة الولايات المتحدة إلّا أنّها واقعة في (اللاغرب)، لم تؤثّر ولن تؤثّر في وحدته وتوافقته وعلى العلاقات الأطلسية بين الولايات المتحدة وأوروبا، وأنّهما متفقون أساسًا ليس على ما تمثله الصين من خطر عليهما وإنما أبعد من ذلك، فهم يرون أنّ الخطر على الغرب كامن في الجغرافية الإسلامية أساسًا (فيشر، مرجع سابق، ص 243)، إذ يخشون من إمكانية أن يتحوّل العالم الإسلامي في المستقبل من جديد قوة (جيوبولتيكية) على نحو ما كان عليه الأمر في القرون الوسطى (الكسندر وغين، أسس الجيوبولتيكا، ص 511)، أضف إلى ذلك أنّ الخطر الروسي على أوروبا بسبب الحماية الأمريكية أصبح قليل الاحتمال، ناهيك عن حاجة الولايات المتحدة لكي توفّق بين قوتها العالمية بوصفها قوة أحادية وشرعيتها المنقوصة، وهنا تضيفي العلاقات على جانبي الأطلسي الشرعية على سلوك الولايات المتحدة بوصفها قوة مهيمنة عالمية، في المقابل تسدّ الولايات المتحدة النقص العميق في القدرة الدفاعية عند أوروبا، الأمر الذي يجعلها متورطة للغاية في أوروبا ويجعل التحالف بينهما أوثق ويوحد المصير المشترك بين ضفتي الأطلسي، ونخلص من ذلك ونقول: إنّ الغرب (أوروبا والولايات المتحدة) في موقفه من التشكيلات (الجيوبولتيكية غير الأوروبية) يتصرف في أغلب الأحيان بوصفه قوة (جيوبولتيكية) واحدة، وهذا ما سيكون من الملامح المستقبلية المميزة

التي سوف تحدد طبيعة المواجهة (الجيوبوليتيكية) بين الصين والغرب الأوروبي.

من هذا المنظور، يمكن القول إنَّ الصين دولة رأسمالية بالفعل منخرطة بقوة في النظام الاقتصادي المعولم، لذا فإنَّ «التهديد الصيني» على هيمنة الولايات المتحدة ليس أساسًا، ولكنَّه يتعلَّق بحصص نسبية من (النفوذ، والمال)، فما موقع تحرير أنفسنا من هذا الصراع؟! فالخلاف بينهما لا يعني ألبتة الرهان على إحدى القوتين بالنسبة لنا بوصفنا عربيًا من هذه الحيثية، فعلى خلاف الادعاءات الرائجة المسيطرة على الاتجاهات الاستراتيجية في الشؤون الدولية حول صعود الصين، يمكن القول إنَّ الولايات المتحدة ومن ورائها الغرب الأطلسي لا تحشى الصين، في المقابل بالنسبة للصين أنَّ الولايات المتحدة لا تتربَّع على قِمة هرمية أعدائها، على حين الهند واليابان وروسيا يخشون الصعود الصيني أكثر من خشية الولايات المتحدة من هذا الصعود نفسه.

إنَّ علاقات الصين مع القوى المركزية في الباسيفيك هي علاقة متوترة: ما زال نزاع الصين الإقليمي مع جيرانها في جنوب شرق آسيا حول الجزر في بحر الصين الجنوبي من دون حل، وكذلك النزاع الآخر في بحر الصين الشرقي مع اليابان، وتفرض الجغرافيا علاقة متوترة على الدوام بين روسيا والصين يخفيه اليوم تحالفهما التكتيكي سواءً في إطار مبادرة الحزام والطريق، والطريق الروسي «ميريديان السريع» الشريك للمبادرة الصينية أم في إطار مناهضة الولايات المتحدة باسم التحالف الأوراسي المناهض للغرب الليبرالي، ما يؤكد على ذلك ما قاله رئيس الأركان العامة الروسية نيكولاي ماكاروف عام 2009: إنَّ حلف شمال الأطلسي والصين هم أخطر منافسينا الجيوسياسيين، وما يزيد التوتر ليس فحسب اختلاف مستوى التطور بين البلدين لصالح الصين بل أضف إلى ذلك مسألة الحدود، إذ يجمع الصين وروسيا أطول حدود برية في العالم كانت دومًا مصدر توتر، وبخاصة إثر الصعود الصيني إذ ازداد ضغط الشركات الصينية التي تسعى إلى التحرك شمالًا، من أجل الاستفادة من النفط والغاز الطبيعي والأخشاب، وغيرها من المواد التي تضمها تلك المنطقة.

وعلى الرغم من أنَّ روسيا تشترك مع الصين في هموم استراتيجية تتعلق بوضع حد للهيمنة الأطلسية بيد أنَّها مرتابة لتمدد الصين وطموحاتها في السيادة الإقليمية؛ لأنَّ قدر روسيا -عاجلاً أم آجلاً- أنَّها ستدخل في منافسة مع الصين فاختراق الأخيرة للمناطق الحيوية (آسيا الوسطى مثلاً) لروسيا وعلى حساب مصالحها يتعمق بصورة كبيرة، ويلحق بالضرر الكبير بالمصالح الروسية، فضلاً عن ذلك أنَّ روسيا مثلت تاريخياً وما تزال تمثِّل جزءاً مهمًّا من ديناميات السلطة في شرق آسيا يجعلها بالفعل منافساً للصين الطامحة هناك.

ما نريد قوله هو إنَّه توجد علاقة بين التوسُّع الصيني الخارجي في إطار مبادرة الحزام والطريق وانغلاق الفضاء الآسيوي في الباسيفيك أمام النفوذ الصيني، وتأتي محاولة الصين للتغلغل الخارجي لاستخلاص فوائد استراتيجية تعيد توظيفها في المجال الداخلي (آسيا- الباسيفيك)، ومن ثمَّ انعكاس هذا التوسُّع الخارجي على الداخل في جنوب وشمال شرق آسيا والمحيط الهادئ وبحر الصين الجنوبي؛ لأنَّ الصين تطمح إلى تحقيق تمرکز القوة في نصاب متمحور حولها في تلك المنطقة، وتأتي هذه الحركة الصينية في التوسُّع الخارجي مع دول مبادرة الحزام والطريق؛ لاستغلالها بوصفها فرصة لترسيخ موقعها في منطقة آسيا والمحيط الهادي عن طريق منافسة القوى الاستراتيجية في تلك المنطقة التي تحول دون تثبيت نفوذ الصين بوصفه قطبًا قائدًا في الباسيفيكي.

تدرك الصين أنَّ هيكَل علاقات القوى في الباسيفيك يشكِّل عقبةً تقاوم تمددها وتجبرها على سلوك مسارات معينة، فالصين تتأهَّب لتجعل من نفسها في المستقبل القريب قوة قائمة في منطقة الباسيفيك، وذلك لن يكون بطبيعة الحال من دون منافسات قوية واحتكاكات، فكيف سيكون رد فعل روسيا واليابان والهند وكوريا وأستراليا وأمريكا بوصفهم قوى موجودة هناك؟! على كلِّ حال ستكون لهذه الدول أهمية كبرى بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة في الباسيفيك، أكثر ممَّا هي عليه الآن، وذلك نتيجة التنافس العالميِّ بين الصين والولايات المتحدة، وربَّما لهذا السبب سوف تدخل المنطقة في حالة عدم استقرار أمنها من جرَّاء ما ستحدثه المنافسات والحروب بما هي قوة تشتيت في غاية الخطورة يطلق عليها في علم العلاقات الدولية اسم «المأزق الأمنيِّ» الذي يدفع تلك الدول للوقاية والتسلح وعقد التحالفات، وكلِّما تسلَّحت ومارست الوقاية العسكرية والدبلوماسية ازدادت مخاوف جيرانها الذين سيضطرون إلى ردِّ فعلٍ مناسبٍ مع الفعل، إذ ذلك من شأنه أن يرفع ثمن الخيارات العسكرية أمام الصين إلى درجة لا مسوِّغٌ لها ويرفع من ذلك الثمن بسبب عواقبه الاقتصادية فمصالح الصين متشابكة بقوة بالاقتصاد العالمي.

تُعيد منظومة دول شرق آسيا حاليًّا إلى الأذهان ما كان عليه وضع أوروبا في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين إذ عالم التوازن وسياسات القوة التي قادت أوروبا إلى حربين طاحنتين، لذا أنَّ هذه الدول القوية في الباسيفيك تعدُّها الصين أخطر عليها من الولايات المتحدة التي جعلت موطئ قدم للأخيرة في الباسيفيكي، وما يعني الصين هو كسر هيكل علاقات القوى مع الدول المجاورة أكثر من كسر هيمنة الولايات المتحدة على النظام العالميِّ، ولذلك تسعى الصين إلى توطيد علاقاتها مع الدول الواقعة على طول مبادرة الحزام والطريق وزيادة مشاركتها الاقتصادية



والاستراتيجية والدبلوماسية مع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى، بوصفه الخيار الممكن المتاح تفرضه طبيعة الجغرافيا السياسة الصلبة للإقليم الآسيوي الباسيفيكي، الذي يدفع الصين نحو التوسُّع الخارجيّ في نطاق مبادرة الحزام والطريق مع الدول الواقعة في الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا الوسطى، أي: في نطاق الجغرافيا السياسية الرخوة التي لطالما كانت مناطق ارتظام للدول والتكتلات الجيوسياسية العالمية.

فعوض مواجهة دول وتكتلات جيوسياسية صلبة في الباسيفيكي تندفع الصين لهذه المواجهة في الخارج في الجغرافيا الرخوة التي بدورها تنعكس على الفضاء الباسيفيكي عن طريق استغلالها استراتيجياً في منافسة دول الجوار الصيني، ويُشير هنا مفهوم الانعكاسية إلى قدرة الصين على التدخل في المجالات (الجيوبوليتيكية خارج الباسيفيكي) وتوطيد علاقاتها مع هذه الفضاءات، ومن ثمَّ إعادة تحويلها مرة أخرى للتأثير على دول جنوب وشمال شرق آسيا.

إنَّ أهم الأبعاد الانعكاسية المأمولة للتوسُّع الصيني هو امتلاك المزيد من النفوذ والقدرة على التأثير في ميزان القوى الصلب في الباسيفيك أكثر من كسر الأحادية القطبية وهزيمة الغرب كما يذهب العرب، إذ تلعب التوازنات الصلبة في الفضاء الاستراتيجي الآسيوي الدور المحرك للتوسُّع الصيني الخارجيّ في الفضاء الإفريقي والشرق أوسطي وفي آسيا الوسطى، ويأتي هذا التوسع إداً في إطار التنافسات مع الدول الآسيوية أو ما تعرف بدول آسيا-باسيفيك، وليس لمنافسة الولايات المتحدة فحسب بل وربما تقدّم الصين الأولى (التنافس مع الدول الآسيوية) على الثانية (التنافس مع الولايات المتحدة).

الصين معنية بالهيمنة الجيوبوليتيكية للولايات المتحدة في منطقة آسيا-باسيفيك أكثر ممَّا هي معنية بالهيمنة الأخيرة على النظام الدولي، وذلك لما للولايات المتحدة من تأثير فعّال على التوازن الاستراتيجي في جنوب وشمال شرق آسيا، إذ إنّ التوازن الاستراتيجي الصلب في تلك المنطقة الجيوسراتيجية هو بالضبط ما يثير حفيظة الصين، وأنَّ طموحها في التحوُّل إلى مركز ثقل سياسي واقتصادي عالميين لن يتأتَّى من دون حيازة مركز إقليمي مهيم قبل تحوُّلها إلى مركز عالمي، فلا يمكن تحقيق الثانية (الهيمنة العالمية) وهي عاجزة عن تحقيق الأولى (الهيمنة الإقليمية).

لقد فهمت القوى الآسيوية الدرس من جزاء هذه الحركة الصينية في الخارج، لذلك ما نشهده أمام مشروع الصين العملاق «مبادرة الحزام والطريق»، نجد مشروع اليابان والهند المعروف

باسم «ممر التنمية الآسيوي الأفريقي» الذي يحوي مساحةً مهمّةً تمر عبرها نصف حجم التجارة العالمية حيث الربط بين المحيط الهندي وقارة إفريقيا عبر مسارات الاتصالات والنقل الجوي والبحري وبناء قواعد صناعية على الساحل الشرقي لأفريقيا، لقد وقّعت اليابان مع الاتحاد الأوروبي صفقة للبنية التحتية؛ بهدف التنسيق بين الاتحاد وآسيا وربط قطاعات النقل والطاقة والمشاريع الرقمية، فيما عدّت هذه الصفقة بمثابة مساع للبحث عن بدائل لمبادرة الصين «الحزم والطريق» بناءً على أنّ اليابان وأوروبا تمتلكان المقومات للمضي قدماً في مواجهة المشروع الصيني.

أمّا بالنسبة للهند فالتنافس مع الصين أخذ أبعاداً متعددةً في مناطق استراتيجية خارج فضاء الباسيفيك، وأنّ هذا التنافس مُرشّح بقوة لينتقل إلى منطقة القرن الإفريقيّ التي تحتل أهمية جيوسراتيجية عند الطرفين في محاولة لاكتساب ثقل استراتيجي هناك وتحتي النفوذ العسكري الصيني أو ترويض نزعتة التوسعية، وقد كشفت صحيفة «فاينانشيال تايمز» البريطانية عن أنّ الاتحاد الأوروبي والهند يجريان محادثات لبناء مشاريع مشتركة في البنية التحتية حول العالم في أحدث محاولة عدّتها الصحيفة، إذ جاءت خصيصاً لمنافسة «مبادرة الحزام والطريق» الصينية.

وفي مواجهة مشروع الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان بتكلفة 75 مليار دولار والذي يربط شمال غرب الصين بميناء جوادار الباكستانيّ بأحدث شبكات للطرق وأنابيب الطاقة والسكك الحديدية لعبور بضائع الصين إلى الشرق الأوسط، نجد اليابان والهند حاضرتان بخططهما البديلة والمنافسة للممر الاقتصادي عبر مشروع توسيع وتطوير ميناء (تشاهار) الإيرانيّ بمساهمة هندية بلغت نحو 500 مليون دولار للاستغناء عن موانئ باكستان لتميرير تجارة الهند إلى الشرق الأوسط عبر الميناء الإيرانيّ.

إنّ التوازنات الصلبة في آسيا وحضور الولايات المتحدة علاوة على طبيعة الصراعات البينية والنعرات القومية المستحكمة في دول المنطقة، كلُّ ذلك يجعل صعوبة في حل المشكلات الكبرى من دون مشاركة الولايات المتحدة، وإمّا ما هو أهم هو صعوبة حلها بأسلوب يناهض المصالح الأمريكية هناك، وهذا يجعل تزايد مركزية الدور الصينيّ إقليمياً لن يكون ممكناً ما لم يُطوّر اتفاق جغرافي سياسي صيني أمريكيّ ربّما نشهده في أقرب الآجال، ومن هذا المنظور نفهم أنّ منافسة الصين للولايات المتحدة ليس عنوانه مواجهة الموقع القيادي للولايات المتحدة على هيكل النظام الدولي، على أنّ السبب الأهم هو المنافسة على موقع الصين في الإقليم الآسيوي الباسيفيكي وتشغيل منازعتها مع الولايات المتحدة يأتي في هذا الإطار، إنّ التنوع الكبير لآسيا لم يؤدّ إلى

الحد من نفوذ الولايات المتحدة هناك بل على العكس عمّقه ورسّخ سيطرتها على مجرى الأحداث الكبرى هناك جعل منها تحوز موقعين خارج وداخل آسيا تكسب ثقة الأطراف التي تتقبلها بوصفه حكمًا، وخاصة في ظل عدم الثقة العميقة بين دول المنطقة، وهذا الموقع الحيوي لأمريكا ولزيادة الاستثمار العالمي بقوتها تحاول عن طريق هذا الموقع أن تؤسس لتغيرات بنوية في الباسيفيك عبر نظام أمنيّ سياسيّ جغرافيّ مركّبٍ وتعدديّ؛ ليصمم نظامًا سياسيًا جغرافيًا قادرًا على الصمود في مواجهة أيّ تطلّعاتٍ لتحدي الهيمنة الأمريكية تحصّن موقعها من إمكانية الانكسار تحت ضغط القوى الطامحة للنفوذ، وما تزال الولايات المتحدة قادرة على إعاقة ظهور آسيا موحدة (ونحن نستبعد قدرة الصين على توحيد آسيا) ليس بسبب منهجها السياسي فحسب بقدر ما أنّ هذا المنهج جاء متماشيًا مع ما هو موجود في واقع آسيا المتشظي، ومثلما عمل القادة الأمريكيون على دمج الصين في النظام الغربي ومساعدتها على النمو اقتصاديًا عادّين أنّ الصين القوية ستكون قادرة بصورة أفضل على المساعدة في احتواء الاتحاد السوفيتي، كذلك هم قادرون اليوم على تكرار الأمر نفسه، أي: العمل على دعم كثير من القوى لمواجهة الصعود الصيني وبل وتمير المسؤولية إلى الآخرين لممارسة الهيمنة الإقليمية وتحقيق توازن القوة ضد خصومها، وذلك عبر دعم أبنية القوة في شمال شرق آسيا والتأثير في التوزيع المستقبلي للقوة هناك؛ لفرض توازن قوى يهدف إلى إبطاء صعود الصين.

يكشف هذا الواقع أنّ الولايات المتحدة بصفتها قوة بعيدة يمكنها أحيانًا أن تتوسّط وتوسّطًا أكثر نجاحًا في المنافسات المحلية ودمج القوى المحلية المتنافسة والمناطق المتنافسة في الباسيفيك، وهنا يكمن الفارق بين الإمبراطورية التقليدية والإمبراطورية الأمريكية، إذ إنّ الأولى أدارت العالم عبر توحيدها تحت إدارتها الاستعمارية السياسية والعسكرية المباشرة، فيما تقوم إدارة الولايات المتحدة عن طرق تفتيته على محاور جغرافية سياسية متباينة تحت إدارتها السياسية والعسكرية غير المباشرة وشبه الاستعمارية عبر وكلاء ومتعهدين محليين، والواقع أنّ هذا المنهج السياسي يمنع ظهور ائتلاف معادٍ يسعى إلى طرد أمريكا خارج آسيا. بل إنّ هذا الواقع الجغرافي السياسي المتشظي يمكنها أكثر من تحريك اللاعبين ومن المناورات السياسية مع وجود دعم عسكري لمنع السيطرة الإقليمية لأيّ قوة منفردة، فتحقق بذلك معادلة أنّ كلّهم موجودون ولا أحد يسيطر على أحد، ومن ثمّ تبقى الأطراف المتنافسة هناك لا قوية ولا ضعيفة، وفي الوقت نفسه تبقى ساحة آسيا-باسيفيك تحت سيطرة قوة ليست آسيوية وإنما أطلسية، وهنا ينكشف رهان بعض العرب على صعود الصين لتحرير أنفسنا بما هو تعطيل للحقيقة، إذ إنّ من الضروري نحت موقع ثالث مستقل لتجاوز المتاهات الاستراتيجية كالرهان على غيرنا وكذلك ألا تبقى المنطقة رهن الهيمنة الأمريكية الأطلسية.